

عنوان**القرار رقم (VJ-2020-455)****الصادر في الدعوى رقم (4685-2019-V)****لجنة الفصل****الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة****في مدينة جدة****المفاتيح:**

صافي ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد - غرامة الخطأ في تقديم الإقرار - غرامة التأخير في السداد - اعتبار الدعوى منقضية بموجب تنازل المدعية على الاعتراض

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن صافي ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد، وعلى غرامة الخطأ في تقديم الإقرار، وعلى غرامة التأخير في السداد عن شهر يوليولعام 2018م - ثبت للدائرة أن ممثل المدعى عليها عرض على وكيل المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 1442/02/09هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تيسيرها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة، وحيث أن وكيل المدعية أجاب بموافقته على التنازل عن الاعتراض على قرار المدعى عليها محل الدعوى- مؤدي ذلك: اعتبار الدعوى منقضية بموجب تنازل المدعية على الاعتراض على قرارات المدعى عليها محل الدعوى- اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (70) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1435/01/22هـ
- القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 1442/02/09هـ.

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

في يوم الثلاثاء بتاريخ 20/10/2020م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1425/10/15هـ، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (65474) وتاريخ 1439/12/23هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه.

وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (4693-2019) ... سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على صافي ضريبة القيمة المضافة واجبة السداد، وعلى غرامة الخطأ في تقديم الإقرار، وعلى غرامة التأخير في السداد عن شهر يوليو لعام 2018م، ويطلب إلغاء الضريبة والغرامات.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بأنه تم فرض غرامة الخطأ في الإقرار لفترة شهر يوليو لعام 2018م لوجود فرق بين المشتريات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية المدرجة في إقرار المدعية والفواتير المقدمة والخاصة بالمورد (...). اتضح أن تباين مبلغ الضريبة المستحقة نتيجة تعديل بند المشتريات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، ويعود ذلك لعدم وجود فواتير، وبالتالي لا يحق للمدعية المطالبة بخصم ضريبة القيمة المضافة مما يعد مخالفًا للفقرة (1) من المادة (42) من نظام ضريبة القيمة المضافة، ولما المدعية قد تقدمت بإقرار خطأً لهذه الفترة نتج عنه خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق حيث تم تعديل بند المشتريات الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية بناءً على المادة (48) من الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، والمادة (49) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة وعليه فإن قرار الهيئة بفرض غرامة الخطأ في تقديم الإقرار جاء متوافقًا مع النظام، كما تم تعديل إقرار المدعية الضريبي وإصدار إشعار تقييم نهائي وهو ما نتج عنه وجود اختلاف في قيمة الضريبة المستحقة والذي لم يسدد في الميعاد النظامي، وبناءً على ذلك تم فرض غرامة التأخير في السداد عن الأشهر اللاحقة للفترة الضريبية محل الاعتراف وفقًا للمادة (43) من نظام ضريبة القيمة المضافة، وتطلب الهيئة رد الدعوى.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ 16/06/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة السادسة مساءً للنظر في الدعوى المرفوعة من شركة ... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى، حضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر ... بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وبسؤال وكيل المدعية عن دعواه أجاب وفقًا لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية وتمسّك بما ورد فيها وأضاف بأن الطريقة المحاسبية التي استخدمتها موكلته في الإقرارات تختلف عن الطريقة التي تحتسب من خلالها المدعى عليها ضريبة القيمة المضافة حيث اعتمدت المدعى عليها في احتساب الضريبة المستحقة على فواتير الطرف الخارجي (...). واستمعت الدائرة إلى شرح المحاسب القانوني للمدعية، وطلبت من الوكيل تقديم المستندات المقدمة المعروضة أثناء الجلسة، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسّك بما جاء في مذكرة الرد وتمسّك بما ورد فيها وأضاف بأن المدعية قد جانبتها الصواب في دفاعها عن عدم الالتزام بطريقة المحاسبية المعتمدة نظامًا لدى الهيئة، وبعد النظر في ملف الدعوى والاستماع للأقوال، قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة 11/07/2020م في تمام الساعة الواحدة ظهرًا.

وفي يوم السبت بتاريخ 11/07/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة الواحدة والنصف مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من ... - ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر ... بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وبسؤال وكيل المدعية هل لديه أقوال أخرى فأجاب بأن موكلته قد قدمت الإقرار بحسن نية وأن السبب في الخطأ في الإقرار هو

استحالة الإقرار بمشتريات الشهر محل الإقرار نظراً لعدم صدور الفاتورة من المورد وصدورها في بداية الشهر التالي، وبناءً عليه لا يمكن اعتبار المدعية قد أخطأت عمدأً في الإقرار محل الدعوى خاصة أن المدعى عليها قامت بالموافقة على بند المرتجعات ضمنياً من خلال القبول بتعديل الإقرار واعتماده كأساس صحيح لاحتساب ضريبة القيمة المضافة، هكذا أجاب، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسك بصحة قرار المدعى عليها وطلب رد الدعوى، وبعد النظر في ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة لاحقة مع إلزام المدعية أولاً: تقديم ما يثبت عدم وجود أي ضريبة مستحقة متأخرة في السداد للفترة الضريبية محل الدعوى. ثانياً: تقديم ما يثبت اعتماد أو موافقة المدعى عليها على بند المرتجعات وخصمها في ضريبة المدخلات في الشهر اللاحق. ثالثاً: المعالجة المحاسبية للرجوع بينها وبين شركة ... متضمناً البريد الإلكتروني ومذكرة التسوية، وبناءً عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة 22/08/2020م في تمام الساعة الواحدة مساءً.

وفي يوم السبت بتاريخ 22/08/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة الواحدة والنصف مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من /... - ... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر.... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (....) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر... بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وبسؤال وكيل المدعية عن رده للاستفسارات المقدمة من الدائرة في الجلسة السابقة فأجاب بمذكرة مرفقة في ملف الدعوى مكونة من عدد (5) صفحات وعدد (6) مرفقات، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بطلب الاستئماه لتقديم الرد، وبناءً عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى إلى جلسة 10/09/2020م في تمام الساعة السابعة مساءً.

وفي يوم الخميس بتاريخ 10/09/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة الواحدة والنصف مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من /... - ... ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر..... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (....) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر... بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب وفقاً لما جاء في المذكرة الجوابية (2) وأضاف بأن البنود محل الدعوى هي غرامتي الخطأ في تقديم الإقرار وغرامة التأخير في السداد، وإذا كان لدى المدعية أي اعتراض على إعادة التقييم، كان الواجب عليها أن تعرض على إعادة التقييم خلال المدة النظامية، وأن المدعية لم تقم بتعديل الإقرار بعد إشعار التقييم النهائي وبسؤال وكيل المدعية عن رده أجاب بطلب الاستئماه لتقديم رده كتابياً، وبناءً عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى على أن يتم تقديم رد المدعية النهائي بتاريخ 17/09/2020م، وعلى أن تعقد الجلسة في تاريخ 27/09/2020م في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً.

وفي يوم الأحد بتاريخ 27/09/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة الواحدة والنصف مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من /... - ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر..... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (....) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر... بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (...) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وبسؤال ممثل المدعية عن ما لديه من مستندات فتقدم بمذكرة جوابية رقم (2)، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بتمسكه بصحة قرار المدعى عليها، وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، وبسؤال طرفى الدعوى بما

يودان اضافته، قررا الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً، وعليه قررت الدائرة قفل باب المراجعة، وتأجيل النطق بالقرار إلى جلسة 08/10/2020م في تمام الساعة الثامنة مساءً.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ 20/10/2020م افتتحت جلسة الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة الواحدة والنصف مساءً لاستكمال النظر في الدعوى المرفوعة من /... - ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعية، وحضر بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض رقم (....) وتاريخ 19/05/1441هـ الصادر من وكيل محافظ الهيئة للشؤون القانونية، وحيث عرض ممثل الهيئة العامة للزكاة والدخل على المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغبت بذلك شريطة سدادها لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازلها عن الدعوى الماثلة ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامات محل الدعوى، وبعرض ذلك على وكيل المدعية أجاب بقبول موكلته للمبادرة شريطة إلغاء جميع الغرامات محل الدعوى، وبسؤال وكيل المدعى عليها أجاب بأنه سيتم إلغاء قيد جميع الغرامات الصادرة بحق المدعية محل الدعوى، وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهيداً لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 15/1/1425هـ وتعديلاته ولأحنته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (1535) وتاريخ 11/6/1425هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على فوائد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/4/1441هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وبعد الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المستندات المرفقة، وحيث إن الدعوى تتعلق بتوفير ركن الخصومة ومتى تخلف هذا الركن لأي سبب كان في أي من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة، وحيث أن ممثل المدعى عليها عرض على وكيل المدعية الاستفادة من القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازلها عن الدعوى الماثلة، وحيث أن وكيل المدعية أجاب بموافقته على التنازل عن الاعتراض على قرار المدعى عليها محل الدعوى، واستناداً على المادة (70) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 22/1/1435هـ أنه: "للخصوم أن يطلبوا من المحكمة في أي حال تكون عليها الدعوى تدوين ما اتفقا عليه من إقرار أو صلح أو غير ذلك في محضر الدعوى، وعلى المحكمة إصدار صك بذلك"، وعليه فإن الدائرة تستجيب لذلك، وبه تقرر.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- اعتبار الدعوى منقضية بموجب تنازل المدعية على الاعتراض على قرارات المدعى عليها محل الدعوى بموجب مبادرة القرار الوزاري رقم (622) وتاريخ 09/02/1442هـ.

صدر هذا القرار حضوريا بحق الطرفين. وفقا لـإدکام المادة (56) من نظام المراقبات الشرعية. وحددت الدائرة يوم الأحد بتاريخ 01/11/2020م موعداً لتسليم نسخة القرار، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،